

## وزير التربية: مركزان للتسجيل على الدورة التكميلية وثلاثة جباة من المالية في كل مركز

الوطن

وردت خلال الأسبوع الماضي عدة شكاوى لـ«الوطن» حول الازدحام في مركز تسجيل الدورة التكميلية للشهادة الثانوية في المزة والصعوبات التي يعاني منها الطلاب الراغبون في التسجيل على الدورة التكميلية نتيجة ارتفاع درجات الحرارة. وأشارت الشكاوى أن السبب هو عدم وجود عدد كاف من موظفي المالية الذين يقبضون رسوم التسجيل، ومتابعة الموضوع مع وزير التربية هزوان الوز أكد لـ«الوطن» أن الوزارة وتخفيفاً للأعباء على الطلاب افتتحت مركزين في مدينة دمشق للتسجيل على الدورة التكميلية علماً أنه في السنوات السابقة يكون التسجيل على الدورة الامتحانية في دائرة الامتحانات فقط، وتم أمس وتسهيلاً على الطلاب افتتاح مركز في الامتحانات في المزة ومركز آخر في المزرعة.

وأوضح الوز أن اليومين الأولين نتيجة الإقبال كان هناك ازدحام فقط خلال تسديد الرسوم عند موظف وزارة المالية، وللمساعدة الطلاب الراغبين في التسديد يتم تزويد الطالب بإيصال لتسديد المبلغ لدى أي منفذ للمالية، إضافة إلى ذلك وبناء على تواصلنا مع وزير المالية تم منذ أمس إرسال ٣ موظفين للقبض في كل مركز ما ساهم في تخفيف الازدحام وانتهاء عملية الانتظار والآن الأمور تجري بكل سهولة وهذا يأتي نتيجة اهتمامنا بأبنائنا الطلبة وتوفير جميع الظروف المناسبة لهم.



## قضاة دمشق وريفها يتدربون على «الجريمة المعلوماتية»

# الخن لـ«الوطن»: إحداث نيابة عامة للجريمة الإلكترونية نهاية العام الحالي

محمد منار حبيجو

أعلن القاضي طارق الخن أنه سيتم البدء بتدريب قضاة دمشق وريفها وبعض قضاة النقض على الجريمة الإلكترونية اعتباراً من الأسبوع القادم كاشفاً عن تعديل قانون تنظيم التواصل على الشبكة ومكافحة الجريمة.

وفي تصريح لـ«الوطن»، قال الخن: إن الدورة ستقام بالأكاديمية العربية الإلكترونية على نفقة وزارات العدل والداخلية والاتصالات. وأضاف الخن: إن البرنامج يشمل الجانب التقني الذي يتضمن كيفية التعامل مع الإنترنت والدخول والجانب القضائي والدليل الرقمي معتبراً أن هذه الدورة سيكون لها دور كبير في مساندة مكافحة الجريمة المعلوماتية في البلاد.

وأكد الخن أن الدورة ستعتمد في المستقبل لتشمل قضاة سورية وذلك بعد الانتهاء من تدريب قضاة دمشق وريفها لافتاً إلى أن هناك خطة منهجية من وزارة العدل بهذا الخصوص. وأشار الخن بدور وزير العدل هشام الشعار في العمل على إنجاح المشروع وخصوصاً أنه أبدى استعداد الوزارة لتقديم التسهيلات وكل ما يلزم لإنجاح الدورة. وفيما يتعلق بتعديل قانون تنظيم التواصل على الشبكة ومكافحة الجريمة، قال الخن: إنه سيتم إعداد مشروع قانون يتضمن إحداث نيابة عامة مختصة بالجريمة المعلوماتية على غرار الكثير من دول العالم كاشفاً أن أحداثها سيكون في نهاية العام.

## مجلس محافظة الحسكة يطالب بتغيير مقاييس شراء الحبوب

الحسكة- دحام السلطان

إعادة أجور نقل المحصول إليه، وفروقات أسعار أكياس الخيش، في ضوء وجود التنافس الذي تلقاه مؤسسة الحبوب من ما يسمى بـ«الإدارة الذاتية» الكردية، التي تقوم بشراء المحصول بـ١٣٨ ليرة للكيلوغرام الواحد من القمح ودون حسميات وبطريقة «الدوكما»، وإعادة النظر بالمسألة التعليمية والتدريس في مدارس المحافظة، التي سجلت نسبة النجاح في شهادتها الثانوية بغروها والتعليم الأساسي نسباً متدنية ومخيفة، وضرورة الإسراع بنقل الكتب المدرسية إلى محافظة الحسكة قبل بدء العام الدراسي، وتسوية لحصوله.

على حين أكد رئيس مجلس المحافظة عابد حمدان الزاب أن المجلس هو المعني بتقييم الأداء الحكومي في مؤسسات الدولة بالمحافظة، مشيراً إلى تحسين الأداء الخدمي الحكومي الذي حقق نقلة نوعية في مجال خدمة المواطن، ولاسيما في مجال السفر بالطيران العسكري (اليوشن)، وتأمين مياه الشرب والمواظبة على حملات النظافة وتحويل القمامة إلى مكباتها المعتادة خارج مركز المدينة. وبعدها اجتمع المجلس لإعادة النظر بمعالجة الحسميات المترتبة على فواتير الفلاحين وذلك بضرورة تغيير مقاييس شراء الحبوب التي مضى عليها أكثر من ٥٠ عاماً، وتحقيق هامش ربح مناسب للفلاح، والعمل على

## تعديل قانون التواصل على الشبكة ومكافحة الجريمة المعلوماتية



مثلاً «الويب العميق» وبالتالي فإنه لا بد من قضاة مختصين يقومون بهذا العمل، مؤكداً أن كل من ينشر فيديوهات فيها جرائم قتل أو يجرس من خلالها على ارتكاب هذه الجرائم معرض للمحاسبة في القضاء. وأكد بعض المختصين في تصريحات سابقة لـ«الوطن» أن جرائم المعلوماتية لم تصل بعد إلى حد الظاهرة وأنه بالإمكان ضبطها بوجود أجهزة حديثة ومنظورة في ذلك. وبعد قانون تنظيم التواصل على الشبكة ومكافحة الجريمة المعلوماتية حديث العهد في سورية فتم وضعه في عام ٢٠١٢ وحالياً يتم العمل على تعديله في إطار مكافحة الجريمة المعلوماتية.

ظهرت في الأزمنة نتيجة انتشار صفحات التواصل الاجتماعي ما أدى ذلك إلى العمل على وضع قانون بهذا الخصوص لمكافحة مثل هذه الجرائم وينظر القضاء بالكثير من الدعاوى المتعلقة بالجريمة المعلوماتية وخصوصاً فيما يتعلق بجرائم القذف والذم والتهديد، الكثير منها حدث عبر صفحات التواصل الاجتماعي. يذكر أن هناك الكثير من الدعاوى منظورة في القضاء في الجريمة المعلوماتية سواء الجرائم التي تتم عبر صفحات «فيسبوك» من مسبات وتهديدات أو سرقة بطاقات الدفع الإلكتروني. وكان الخن صرح في وقت سابق لـ«الوطن» أن هناك أموراً تكنولوجية يصعب على القاضي فهمها ضارباً

ورأى الخن أن هذه الخطوة ستكافح الجريمة المعلوماتية بكل أشكالها باعتبار أنه سيتم إحداث نيابة مختصة، وأشار الخن إلى إحداث المختبر الرقمي بعد توقيع الاتفاق مع الوزارات المعنية في هذا المجال مؤكداً أنه تتم حالياً دراسة الشروط لتجهيزه بالأجهزة الحديثة التي تسهم في كشف الجرائم. وأكد الخن أن هناك فرعاً في الأمن الجنائي متعلقاً بالجريمة المعلوماتية لكنه ضعيف نتيجة العقوبات المفروضة على البلاد وكذلك، فإنه لا بد من إحداث مخبر رقمي من أعلى المواصفات يساهم في ضبط الجريمة المعلوماتية وهذا ما يتم عليه حالياً. وتعد الجريمة المعلوماتية من أخطر الجرائم التي

## تقرير تقني يكشف خفايا العقود المبرمة مع مياه شرب السويداء التفتيش يحيل متعهدين إلى القضاء الجزائي ويفرهم ١١ مليون ليرة بالتكافل مع موظفي المؤسسة

السويداء- عبير صيموعة

المتعهدين بفروق الأسعار. إلا أن التقرير التقني الذي تم تأييده من رئاسة مجموعة الخدمات العامة وبعد تحقيقات موسعة اعتمد مجموعة من المقترحات وأولها حالة كل من المتعهد (ب. ع. ح) والمتعهد (أ. أ. ع) إلى القضاء الجزائي المختص سندا لأحكام المادة ١٠ من قانون العقوبات الاقتصادية والطلب إلى وزارة المالية إصدار قرار بإيقاع الحجز الاحتياطي على الأموال المنقولة وغير المنقولة العائدة للمتعهدين الأول ضمناً لتسديدهم لمبلغ ٩ ملايين و٣٠٠ ألف ل. س مع الفوائد القانونية المستحقة والاستحقاق ولغاية السداد التام بالتكافل والتضامن مع ستة من موظفي مؤسسة المياه.

إضافة إلى قرار الحجز الاحتياطي على الأموال المنقولة وغير المنقولة للمتعهدين (أ. أ. ع) ضمناً لتسديدهم لمبلغ مليون و٧٨٤ ألف مع الفوائد القانونية من تاريخ الاستحقاق ولغاية تاريخ السداد بالتكافل والتضامن مع ثلاثة من الموظفين العاملين في مؤسسة المياه والطلب من المؤسسة العامة لمياه الشرب في السويداء بالعمل على التدخل بالدعوى واتخاذ صفة الادعاء الشخصي المطالبة بالأضرار المادية والمعنوية التي لحقت بها وإغناء المهندس (س. س) من متهمة كمدير لمديرية التقانة والمعلومات بالمؤسسة والمهندس (ر. ش) من متهمة كرتيس قسم بالمديرية المذكورة وذلك للأسباب الواردة بالقررة وعدم إشراك العاملين ممن جرت الإشارة إليهم في أي من اللجان الفنية ولجان الاستلام الأولي والنهائي في المؤسسة.

بعد مضي ما يزيد على العامين ونصف العام انتهى أخيراً فرع الهيئة العامة للرقابة والتفتيش من التحقيق بموضوع ارتفاع أسعار بعض العقود المبرمة من قبل مؤسسة مياه السويداء مع بعض المتعهدين، مصدر التقرير التقني ٢٢/٤٩١/١٠ الصادر بتاريخ ٢١/٥/٢٠١٧ الذي أكد وجود ارتفاع في أسعار العقود التي جرى التحقيق ضمنها وأولها العقد رقم ٢٨ تاريخ ٢٦/٢/٢٠١٤ المبرم مع المتعهد (ب. ع. ح) لتنفيذ أعمال تفعيل منظومة حماية البيانات مع التجهيزات المطلوبة على شبكة المعلوماتية المستثمرة في المؤسسة والعقد رقم ٢٤ تاريخ ١٣/٣/٢٠١٤ المبرم مع ذات المتعهد لتنفيذ أعمال شبكة المعلوماتية والكهربائية لزوم وحدة مياه صلخد والعقد رقم ٣٤ تاريخ ١/٤/٢٠١٤ والمبرم مع المتعهد (أ. أ. ع) لتنفيذ أعمال الشبكة الكهربائية والمعلوماتية وربط وأتمتة وحدة شهيا الاقتصادية ووحدة المدينة ووحدة الريف الشرقي والغربي ومديرية المشتركين مع مركز المؤسسة الرئيسي.

وبين التقرير التقني أن أسعار العقد رقم ٢٧ المبرم مع المتعهد (ب. ع. ح) لتنفيذ أعمال تطوير المنظومة البرمجية الحاسوبية المستثمرة مقبولة ولا يوجد ارتفاع بها كما أشار التقرير التقني إلى عدم وجود توافق بين أعضاء اللجان الفنية والمالية في مؤسسة المياه والمتعهدين ما يستوجب مساءلة أعضاء اللجان مساءلة مسلكية عن ذلك ومطالبة

## مصادرة ٥٠٠ دراجة نارية في دمشق خلال شهر

# معاون قائد الشرطة: دوريات مشتركة لنزع «الفيهم» عن السيارات

محمود الصالح



## المالية: إعادة النظر في نسب أرباح المهن وقريباً صناديق في الدوائر الخدمية

يتطلب ذلك تسهيلات على المواطنين وفي قطاع الكهرباء، مشيرين إلى ضرورة إثارة المنطقة الواقعة خلف مدرسة غالبية فرحات وإثارة الحقيقة الواقعة خلف جريدة تشرين لمنع القيام بالأعمال المخلة بالأداب وإنشاء مركز للحماية في مساكن الحرس ومعالجة تجاوزات الأضخا على المساحات المخصصة لها ولاسيما في البرامكة، إضافة إلى ضرورة تقليم أشجار الكينا في معظم حدائق دمشق ولاسيما حديقة ابن رشد ومعالجة ظاهرة انتشار الدراجات النارية في أحياء المزة وكفرسوسة.

كشف رئيس قسم العمليات في فرع مرور دمشق العقيد عبد الجواد عوض عن مصادرة أكثر من ٥٠٠ دراجة نارية خلال الشهر الماضي في مدينة دمشق من دوريات المرور والدوريات المشتركة، وأكد عوض خلال جلسة مجلس محافظة دمشق في دورته الحالية على أنه يتم العمل لمعالجة موضوع وقوف السيارات الشاحنة والبولمانات حول حديقة الفيهم في حي التجارة من خلال وضع دورية وتنظيم الضبوط بحق المخالفين.

من جانبه أكد معاون قائد شرطة دمشق العميد علي الصالح أن قيادة الشرطة ومن خلال جميع الوحدات الشرطية العاملة في المحافظة تقوم بمعالجة ظاهرة السيارات التي تضع «الفيهم» على الزجاج وكذلك موضوع تشويه اللوحات وتم تشكيل حواجز مشتركة غير ثابتة ضمن المدينة للقضاء على هذه الظاهرة ومعالجة جميع المخالفات إضافة إلى تشكيل لجنة في قيادة شرطة المحافظة لإعادة تموضع الحواجز حول أقسام الشرطة في المدينة بما يخدم الأريحية والإنسيابية في المرور وما يحافظ على الناحية الأمنية لهذه الوحدات الشرطية.

من جانبه طالب أعضاء مجلس المحافظة بتجهيز البنية التحتية في حي المهديني كفرسوسة ولاسيما بعد إخلاء منطقة خلف الرازي والاهتمام بالإضاءة الطرية جنوب المتحلق الجنوبي ومعالجة ظاهرة الاستيلاء على الأرصفة من المتطفلين ولاسيما أمام مول الشام سنتر ومطاعم المزة والربوة وتأجيرها للمواطنين مقابل مبالغ مالية تذهب لجيوبهم. وتم التركيز على ضرورة إصلاح شبكة النافذة الواحدة في مركز خدمة المواطن الرئيسي، وضرورة فرز أمتعة صناديق إلى أي مكان

## ٨٠٠ مليون ليرة

### دفعه لمزارعي القمح في الغاب

محمد أحمد خبازي

كشف مدير فرع المصرف الزراعي في الغاب محي الدين الراجح صرف ٨٠٠ مليون ليرة كدفعه أولى للفلاحين الذين سلموا إنتاجهم من القمح لمراكز الحبوب بالمحافظة. وقال الراجح لـ«الوطن»: إن إدارة المصرف اتخذت إجراءات فاعلة لتسهيل عمليات الصرف، إذ يتم تسديد أثمان الأقمح بغض النظر عن ضرورة حصول المزارعين على براءة الذمة من أي جهة كانت وإنما فقط الهوية الشخصية ليمت تحويلهم إلى صندوق المصرف بعد تجهيز أوامر الدفع على الحاسب لتم إجراءات الصرف بكل يسر وسهولة وذلك بناء على الفواتير الواردة من فرع مؤسسة الحبوب في حماة.

وبين الراجح أن صرف قيم الأقمح يتم للمزارعين الذين سلموا قمحهم في مركزي السقيلية وشطحة، وذلك بعد اقتطاع المبالغ المستحقة على الفلاحين تجاه المصرف للموسم الحالي من القروض القصيرة الأجل لتمويل مستلزمات الإنتاج من البذار والأسمدة. لافتاً إلى أن لدى فرع المصرف فواتير بقيمة مليار و٣٠٠ مليون ليرة معرباً عن أمته في أن يتم تحويل باقي الدفعات تبعاً لصفرها على المزارعين وتجنباً لعملية الازدحام.